الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة العدل

مركز البحوث القانونية والقضائية

كلمة افتتاحية

بمناسبة تنظيم ملتقى

حول

البحث القانوني

المتعدد التخصصات

الدكتور أحمد الشافعي

المدير العام لمركز البحوث القانونية والقضائية

بسم الله الرحمان الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

سيداتي الفضليات

سادتي الأفـــاضل

ضيـــوفنا الكـــرام

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

يسرنـــي أن أرحب بكم، كما أشكركم على تلبية دعوتنا لحضور أشغال هذا الملتقى الذي ينظمه مركز البحوث القانونية والقضائية بالاشتراك مع الاتحاد الأوربي في إطار تنفيذ برنامج التوأمة المبـرمة مع الاتحاد الأوربي و وزارة العـدل الفرنسية والمجلس العام للسلطــة القضائيــة الاسبــانــي والذي عنــوانه"البحث القانونــي المتعـدد التخصصات"

« La recherche juridique pluridisciplinaire »

لقد أدى التطور السريع للمعارف والعلوم وتشعبها وتعقيدها وغزارتها نحو تخصص دقيق للباحثين Sur spécialisation de chercheurs في مجالات المعرفة جد محددة ومعقدة التقنيات، نتج عنه رد فعل ترجم بتقارب بعض التخصصات.

وإذا كان التخصص La discipline يعرّف بأنه فرع من المعرفة Une branche de la connaissance،فإن الفيلسوف الفرنسي إدغار موران Edgard Morin يرى أن مفهوم التخصص العلمي La discipline scientifique يحيل على فئة منظمة داخل المعرفة العلمية، وهو يستجيب لتنوع الميادين التي تشملها العلوم. ورغم أن التخصص ينطوي في مجموعة علمية أوسع، إلا أنه ينحو بطبيعة الحال إلى الاستقلالية عن طريق تحديد مرجعياته ومنهاجه.

وعلى هذا الأساس فإن البحث المتعدد التخصصات يقصد به تظافر ومشاركة عدة تخصصات معرفية لمعالجة وإيجاد حل لمسائل وقضايا معقدة يتطلب حلها تظافر وتدخل عدة تخصصات علمية بمنهاجياتها أو تناول بحث من وجهات نظر مختلفة على أساس تجاور رؤى متخصصة مثل معالجة مسألة البيئة وفهم تغير المناخ والتكيف معه وكذا دراسة مسألة الإجرام و إعادة إدماج المساجين والحبس.

كل هذه الحالات والمسائل تتطلب لمعالجتها ودراستها وفهمها وإيجاد حلول لها تدخل عدة تخصصات وفروع معرفية متنوعة، كالقانون والاقتصاد وعلم الاجتماع والعمران وعلم المناخ.

وقد ظهر موضوع البحث المتعدد التخصصات بعد النصف الثاني من القرن العشرين الذي عرف تحولات أدت إلى تغيرات عميقة في مجالات العلم والمعرفة المختلفة و في دور المثقفين العلماء في المجتمع.

وإذا كانت الأبحاث القانونية المعقدة تحتاج إلى اشتراك عدة تخصصات لإيجاد حلول لبعض المسائل موضوع البحث فكذلك، تتطلب بعض القضايا المطروحة على العدالة سواء كانت مدنية أو جزائية تظافر عدة تخصصات لإيجاد حل لها والفصل فيها، حيث يجب أن تتظافر تخصصات كل من القاضي والخبراء في مختلف ميادين المعرفة، مثل الخبراء في الأمراض العقلية أو النفسية والخبراء في مختلف التحاليل والمختصين في الاقتصاد والمالية ومضاهاة الخطوط والمهندسين في الإعلام الآلي. الخ... لإعطاء رأيهم حول المسائل التقنية والعلمية حتى يتمكن القاضي من إصدار الحكم القانوني في القضية.

هذا ويرى جانب آخر من العلماء، أن البحث المتعدد التخصصات يعني أن نفس الباحث الواحد يكون قد أدرج في مقاربته أدوات منهجية ومفاهيم خاصة بتخصصات أو معارف أخرى من أجل تحقيق وإنجاز معرفة تكون نوعا ما متكاملة غير أنها أكثر ثراء مما لو كانت المعالجة منحصرة في تخصص معرفي واحد.

إلا أن البحث المتعدد التخصصات لا ينحصر في ميدان القانون فقط بل يشمل جميع نواحي المعرفة والتخصصات الأخرى التي تعرفها الإنسانية حاليا، وذلك نظرا لغزارة المعرفة وتراكمها وتشعبها، نتج عن هذه العوامل لجوء الباحثين إلى التخصص في ميادين محددة جدا، مما اقتضى من أجل تناول أو دراسة موضوع معين تظافر عدة تخصصات معرفية. ذلك أن الإشكالات المطروحة حاليا غالبا ما تكون معقدة وشاملة لا يستطيع تخصص معرفي واحد إيجاد حلول لها، مما اقتضى تظافر رؤى ووجهات نظر عدة تخصصات معرفية وعلمية ومنهجيات لإيجاد الحلول لهذه الإشكاليات والقضايا الشائكة المطروحة.

وإذا قارنا وضعية المعارف والعلوم اليوم بما كان سائدا سابقا فإن المثال الآتي يقدم لنا نظرة دقيقة عن الفرق بين الحالتين.

يذهب بعض المفكرين إلى أن أرسطو الفيلسوف اليوناني الذي عاش في القرن الرابع قبل الميلاد، كان قد اطلع على كل العلوم الموجودة في زمانه عندما كان عمره سبعة عشر (17) سنة. وقد كتب في الفلسفة والسياسة والتاريخ الطبيعي والفيزياء و الميتافيزيقا.

كما أن العلماء المسلمين الأوائل مثل ابن سينا وابن رشد والغزالي وابن خلدون وغيرهم ، قد كانت لهم تخصصات معرفية متعددة.

فنجدهم قد كتبوا في الفلسفة والتاريخ والطب والاقتصاد والعمران وعلم الاجتماع والسياسة والفقه والجغرافيا والأدب والتربية.

وقد انتبهت الدول في الوقت الحاضر إلى نجاعة و أهمية الأبحاث المتعددة التخصصات التي بدأت تجذب اهتماما كبيرا وتمويلا هاما، وقد رأت هذه الدول أن تطور المعرفة وتقدم العلوم والابتكارات لابد أن يكون قائما على الباحثين المتعددي التخصصات في مجالات معرفية وعلمية متجاورة من أجل الوصول إلى نتائج إيجابية.

وقد أصبحت مختلف الدول ومن بينها الجزائر تمول الأبحاث المتعددة التخصصات وتخصص لها أموالا معتبرة.

ففي الولايات المتحدة الأمريكية طلبت المؤسسة الوطنية الأمريكية للعلوم سنة 2013 على سبيل المثال 63 مليون دولار لتمويل برنامج يشجع على إجراء الأبحاث في القضايا العلمية المعقدة، مثل مراقبة المناخ و الغلاف الجوي، واستعادة المياه الجوفية.

وهكذا وفي الوقت الذي يشهد حجم مبالغ التمويل المخصصة للأبحاث الفردية ركودا بل تقلصا تبدو سياسة الأبحاث المتعددة التخصصات اختيارا ذكيا مقصودا.

وقد حذت بريطانيا حذو الولايات المتحدة الأمريكية، حيث خصصت مبالغ لتمويل الأبحاث المتعددة التخصصات مثل الطاقة والأمن الغذائي العالمي، والأخطار المحدقة بالسواحل وتوفير المياه العذبة.

وبالنسبة للجزائر، فقد انتهجت سياسة الأبحاث المتعددة التخصصات، وذلك بإنشائها للجان المشتركة بين القطاعات، وهو ما تضمنته القوانين التوجيهية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي وكذا مشروع القانون الخاص بنفس الموضوع. وقد جاء في عرض أسباب هذا القانون أن البحث ما بين القطاعات أو المتعدد التخصصات هو اشتراك عدة كفاءات في مشروع بحث من أجل اقتراح حلول للاحتياجات والإشكاليات المطروحة، انطلاقا من مبدأ أن شخصا واحدا لا يملك الكفاءات الكاملة المطلوبة لحل هذه الإشكاليات، ولكن مساهمة المعرفة والمهارات المختلفة للباحثين ورؤيتهم الخارجية لموضوع البحث هو الذي يسمح بتقديم حل للإشكاليات المطروحة.

ومن أجل تشجيع وتمويل البحث المتعدد التخصصات تضمنت القوانين التوجيهية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي إنشاء لجان مشتركة بين القطاعات. من بين مهام هذه اللجان ترقية أعمال البحث العلمي وبرمجته وضبطه.

وتولي هذه اللجان الأفضلية للبحث التعاوني المتعدد التخصصات، وتقترح جميع التدابير اللازمة لتنميته. كما تقترح مواضيع البحث التي تشمل وتشترك فيها عدة قطاعات وتخصصات لإيجاد حلول لها برؤى وكفاءات متعددة. وتقوم وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بتمويل هذه الأبحاث.

يستخلص مما سبق أن البحث المتعدد التخصصات قد أصبح اليوم يحتل مكانة هامة، وتوليه الدول عناية خاصة، نظرا لما يقدمه من حلول ملائمة للمشكلات العويصة المطروحة في مختلف مجالات الحياة.

غير أن البحث المتعدد التخصصات يتطلب بدوره منهجية معينة في المقاربة المتبعة والمعالجة العلمية للموضوع، وهو من بين الأهداف التي يرمي هذا الملتقى إلى تسليط الضوء عليها.

ويتضمن موضوع ملتقانا هذا المحاور التالية:

1- الإطار العام للبحث متعدد التخصصات
2- مساهمة الطرق المنهجية للعلوم الاجتماعية والإنسانية في القانون
3- مكانة تعدد التخصصات في إعداد القانون.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

أشكركم على حسن الإصغاء.